السلطان عبد الحميد الثاني

والأطماع الصهيونية في فلسطين

(١٨٧٦ - ١٩٠٩م)

الدكتور أنيس عبد الخالق محمود



□ السلطان عبد الحميد الثاني
والأطماع الصهيونية في فلسطين (١٨٧٦ - ١٩٠٩م)
تأليف : الدكتور أنيس عبد الخالق محمود
الطبعة الأولى : ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

قياس القطع : ١٧ × ٢٤
الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٥٦٦٢٣٤ : ISBN
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (٢٣٢٣/ ٧/ ٢٠١٣)

أروقة للدراسات والنشر
هاتف وفاكس : ٤٦٤٦١٦٣ (٠٠٩٦٢٦)
ص.ب : ١٩١٦٣ عمان ١١١٩٦ الأردن
البريد الإلكتروني : info@arwiqa.net
الموقع الإلكتروني : www.arwiqa.net

بقوا في مناصبهم بعد الحادثة، بل أن العناصر اليهودية في الجمعية نالت أهميةً أكبر من ذي قبل. فجاويد بك عُيِّن وزيراً للمالية، وطلعت بك وزيراً للداخلية، وجاهد بك محرر صحيفة «طنين» مستشاراً لجاويد بك، وكل هؤلاء ماسون، وأولهم من أسرة يهودية[1]؛ كما أن قائد القوات التي أثارت المتمردين، اليهودي المتظاهر بالإسلام، رمزي بك، عُيِّن رئيساً لأركان حرب السلطان محمد الخامس، بدلاً من أن يُحاكم أمام المحكمة العرفية العسكرية بسبب سوء تصرف العساكر الذين كانوا تحت إمرته[2]. وهذه الدلائل تؤكد، بلا شك، أن اليهود والماسون هم الذين دبّروا حادثة التمرد في ١٣ نيسان/ ابريل (١٩٠٩)، تمهيداً لعزل السلطان.

ـ خلع السلطان عبد الحميد عن الحكم

بعد أن استتب الأمن في العاصمة، دعا الاتحاديون إلى اجتماع مجلس النواب والشيوخ، وقرروا خلع السلطان عبد الحميد عن العرش، بعد استصدار فتوى من شيخ الإسلام محمد ضياء الدين[3] تجيز ذلك[4]، واختير الصدر الأعظم أحمد توفيق باشا[5] لإبلاغ السلطان بقرار المجلس، لكنه اعتذر، فانتخب الاتحاديون وفداً آخر

(١) شيخو، أسرار الماسونية، ص٣٤١؛

McCullagh, *The Fall of Abdul - Hamid,* pp. 16, et passim.

(٢) (F.O.) 800/193 A, Sir G. Lowther to Sir C. Harding , May 29, 1910, p. 95.

(٣) لم نعثر على ترجمة له.

(٤) يفترض ارنست رامزور إن شيخ الإسلام نفسه كان مشتركاً في المؤامرة، لاسيما وأن كثيراً من علماء الدين كانوا أعضاءً في جمعية الاتحاد والترقي: انظر: تركية الفتاة، ص ١٧٥.

(٥) كان أحمد توفيق باشا يشغل منصب الصدر الأعظم في هذا الوقت، وهي أول وزارة له بعد الاطاحة بحكم السلطان عبد الحميد، بعد أن عمل سفيراً ووزيراً للخارجية خلال الحكم الحميدي.

برئاسة عارف حكمت باشا وعضوية كل من أسعد باشا طوبتاني[1] وغالب باشا[2]

(١) أسعد باشا طوبتاني (*Essad Pasha Toptani*): (١٨٦٣-١٩٢٠): يُعرف باسم أسعد باشا. ضابط في الجيش العثماني وسياسي من أصل ألباني. وهو مندوب ألبانيا في البرلمان العثماني. تعاون مع «عصبة البلقان» بعد الحروب البلقانية، وأسس دولةً في ألبانيا الوسطى، عاصمتها دراج، وتدعى جمهورية ألبانيا الوسطى. ولد في تيرانا (في جمهورية ألبانيا حالياً)، وهو ينتمي إلى عائلة طوبتاني الإقطاعية المعروفة التي أسست تيرانا الحالية. أصبح مؤيداً للشبان الأتراك بعد اغتيال أخيه غني بك طوبتاني على يد قوات موالية للسلطان عبد الحميد. انتُخب مندوباً عن ألبانيا في البرلمان العثماني، وأُعلن ملكاً في المنفى لبضعة أيام في حزيران/ يونيو سنة (١٩٢٠)، قبل اغتياله. وخلال الثورة الألبانية (١٩١٢) تعهّد بتنظيم ثورة في ألبانيا الوسطى وفي ميرديتا. وكان أحد ضباط الجيش العثماني في إسكودار إلى أن تمّ تسليم المدينة إلى مونتينيغرو في سنة (١٩١٣) أثناء الحرب البلقانية الأولى. سُمح له بالعودة لمغادرة المدينة مع جيشه وأسلحته، وسرعان ما انخرط في صراع من أجل السلطة في ألبانيا الوسطى. وكانت جمهورية صربيا تحثّ زعماء القبائل على مقاومة حكومة إسماعيل قيمالي، بالتعاون مع أسعد طوبتاني. في خريف (١٩١٤) قرر قبول دعوة مجلس الشيوخ في ألبانيا الوسطى لتولي زمام السلطة في ألبانيا. وفي تشرين الأول/ أكتوبر (١٩١٤) عاد إلى ألبانيا بدعم مالي صربي ـ ايطالي وأسس قوات مسلحةً في ديبر واستولى على مناطق من ألبانيا ودرّاج. وخلال السنتين اللاحقتين كان في باريس للحصول على دعم الدول الكبرى بألبانيا وعارض ميثاق لندن السري الذي خطط لتقسيم ألبانيا. في (١٣) حزيران/ يونيو سنة (١٩٢٠) قام عوني رستمي باغتيال أسعد طوبتاني في باريس. ومع أنه كان يعيش في باريس وبعيداً عن الحكومة الألبانية، إلا أنه ظلّ يطالب بحكم ألبانيا وبذل محاولات لتمثيلها في مؤتمر الصلح بباريس (١٩١٩)، إلا أن المندوب الألباني لم يسمح له بذلك. يرى بعض المؤرخين أن عملية اغتياله عمل بطولي مثّل ثورةً بورجوازيةً جديدةً ضد النُظُم الإقطاعية في ألبانيا ونقطة تحول نحو القيم البرجوازية الديمقراطية. (الشكل ٤١). انظر:

Bataković, Dušan T. «Serbian Government and Essad Pasha Toptani», *The Kosovo Chronicles*, Belgrade, Serbia: Knižara Plato, «Essad Pasha signed a secret alliance treaty with Pasic on September 17».

(٢) لم نقف على ترجمة دقيقة له، وربما يكون المقصود به والي دمشق خلال (١٩١١-١٩١٢).

وآرام أفندي، ومن زعماء الصهاينة عمانوئيل قرة صو[١].

دخل الوفد مع الأميرالاي غالب باشا إلى السلطان الذي كان واقفاً، فبادره أسعد بالقول: «لقد أتينا من مجلس المبعوثان، وهناك فتوى شرعية شريفة. لقد عزلتك الأمة، ولكن حياتك في أمان»[٢]. فأجاب السلطان: «ذلك تقدير العزيز العليم»، وأضاف: «لقد أمسكتُ إدارة البلاد بخيط أرفع من خيط القطن مدة ثلاث وثلاثين سنةً دون أن ينفصم قدر الإمكان. أتمنى لكم النجاح أكثر مني... واعلموا إن المسؤولية التي تحملتموها ثقيلة جداً»[٣]. ثم ألقى نظرة ازدراء إلى قرة صو، وخاطب الوفد بإيجاز وحِدّة عبَّرت عن المرارة التي شعر بها: «ما هو عمل هذا اليهودي في مقام الخلافة؟ بأي قصد جئتم بهذا الرجل أمامي؟ كيف تتركون هذا اليهودي يمثل الأمة الإسلامية؟ ألا يوجد بين المسلمين مَن يقول لخليفة المسلمين لقد عزلتك الأمة؟ أأنتم تعملون الانقلاب أم اليهود؟» وتهدَّج صوته وهو يوجه آخر كلماته إلى قرة صو: «عندما جئتَ تطلب مني أن أعطيكم فلسطين وطناً لليهود وطردتك، قلتُ لك انك تنظر إليَّ كمن سيحاسبني في يوم من الأيام. لقد هيأوا لك ذلك اليوم، أعرف هذا جيداً، إنه ردٌّ على طلب شبر أرضٍ لم أعطه لكم. لن أترككم تحلمون بأن تجعلوا كل الوطن الإسلامي أرضاً يهودية»[٤].

(١) يقول جون هاسلب عن الوفد: «ومن أصل الرجال الأربعة الذين انتدبوا لإبلاغ السلطان قرار خلعه لم يكن هناك واحد من أصل تركي صرف. لقد كانوا خليطاً من اليهود واليونان والأرمن». (انظر الشكلين ٤٢-٤٤). السلطان الأحمر، ص ٣٢٩.

(٢) McCullagh, *The Fall of Abdul - Hamid*, p. 269.

(٣) اتيلخان، الخطر المحيط بالإسلام، ص ١٤٣.

(٤) قيصة كورك، السلطان عبد الحميد خان الثاني واليهود، ص٦٧-٦٩.

=

وأهمية الإشارة إلى هذا اليهودي العثماني، أنه حاول في مرة سابقة (في سنة ١٩٠١) التوسط للصهاينة لدى السلطان عبد الحميد لينقل له مطالبهم في فلسطين، مقابل (٢٠) مليون[١] ليرةً ذهبيةً قرضاً إلى الحكومة العثمانية، وخمسة ملايين ليرة ذهبية رشوةً للسلطان، الذي قابل طلبه برد عنيف مشفوعاً بطرده من القصر[٢]. وعندما توجه قرة صو إلى ايطاليا (التي يحمل جنسيتها إلى جانب الجنسية العثمانية) أرسل إلى السلطان برقية تهديد قال فيها: «لقد رفضتَ عرضنا، وسيكلفك هذا الرفض أنت شخصياً ويكلف مملكتك كثيراً»[٣]. ولهذا، لم يكن مصادفةً اختيارُ الاتحاديين ذلك اليهودي عضواً في الوفد المكلف بإبلاغ السلطان نبأ عزله.

يعلّق أحد الباحثين على ما أسماه موقف الشماتة، فيقول: «وإنه لـمنظرٌ ملىء بالشماتة والحقد أن يُخلع سلطان الدولة العثمانية وخليفة المسلمين، وأن يحمل له بلاغ

= ظل أمر وجود هذا اليهودي في الوفد الذي قابل السلطان يحزّ في نفسه بقوة. فبعد مرور خمس سنوات على الحادثة، وهو في عزلته الإجبارية، استدعى أنور باشا، الذي كان نائب القائد العام ليحادثه ولينصحه، قال له: «... إن ما آلمني وحزّ في نفسي قيامكم بإرسال شخص سبق أن طردته من حضوري ضمن الوفد الذي أبلغني قرار خلعي من السلطنة. هذا الشخص هو عمانوئيل قرة صو. فلماذا واجهتموني بذلك اليهودي؟ لقد كان إرسال ذلك اليهودي تحقيرا منكم لمقام الخلافة ولمقام السلطنة. إن ركنا من أركان الخلافة العثمانية التي انتقلت من عهد الرسول الكريم (ﷺ) بكل احترام قد تضعضع بقيام مثل هذا اليهودي ـ الذي كان أستاذاً أعظم للمحفل الماسوني في سلانيك ـ بمثل هذا التبليغ». مقتبس في: اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، ص٣٤٣-٣٤٤. (الشكل ٤٢).

(١) وفي رواية أخرى مئة مليون ليرة. انظر: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، مكائد يهودية عبر التاريخ، بيروت، دار القلم، ١٩٧٤، ص٢٧٣.

(٢) مولان زادة رفعت، توركية انقلابنك ايج يوزي، حلب، مطبعة الوقت، ١٩٢٩، ص٧٢-٧٣.

(٣) الميداني، مكائد يهودية عبر التاريخ، ص ٢٧٣.

الطرد أحد أبناء اليهود الذين حرَّم عليهم فلسطين»[١]. في حين يعدُّ باحث آخر مجيء قرة صو ضمن الوفد الذي أبلغ السلطان قرار الخلع أكبر دليل على اليد الطولى لليهود في خلع السلطان[٢]. وأشار آخر إلى أن وجوده بين الوفد هو إحدى النقاط السلبية التي تُسجَّل على جمعية الاتحاد والترقي من الإسلام: «لقد كانت إحدى النقاط السلبية التي تسجل على موقف جمعية الاتحاد والترقي من الإسلام وجود المحامي اليهودي عمانوئيل قرة صو أفندي، أحد ماسونيي الشرق الأعظم في سلانيك ضمن المندوبين الأربعة الذين تقدموا إلى يلدز لإبلاغ السلطان نبأ عزله. وكان هذا الشخص أحد الأطراف الرئيسة في توثيق الصلة بين المحافل الماسونية وقادة الثوار الأتراك. لقد كان وجوده نذيراً بعهد جديد»[٣].

وهكذا عُزل السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، في يوم الثلاثاء ٢٧ نيسان/ ابريل (١٩٠٩)، وتقرر نفيه إلى سلانيك، المركز اليهودي ـ الماسوني. وليس مصادفةً أن تُختار لإقامته الجبرية فيلّا ألاتيني، وهي دار لأحد الصيارفة اليهود، ويُعيَّن أحد اليهود الماسون حارساً عليه[٤]. في هذا المكان قضى عبد الحميد نحو ثلاث سنوات (١٩٠٩-١٩١٢) معزولاً عن العالم، لا يتصل بأحد ولا يتصل به أحد، ثم

(١) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جـ٢، ط٢، مكتبة الانجلو ـ مصرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٠٢٣-١٠٢٤.

(٢) عيسى بن محمد الماضي، كيف ضاعت فلسطين... دراسة للمؤثرات الاقتصادية والثقافية والسياسية في ضياع فلسطين، الكويت، مكتبة المعلا، ١٩٨٨، ص١٠٦.

(٣) Sir H. Luke, *The Old Turkey and the New (from Byzantium to Ankara)*, 2nd. ed., Bles, London, 1955, p. 143.

(٤) (F.O.) 800/ 193 A, Sir G. Lowther to Sir C. Harding, May 29, 1910, p. 95. (الشكلان: ٤٦، ٤٧).

نُقل إلى قصر بيلربي. وأثناء وجوده فيه قامت الحرب العالمية الأولى. قضى السلطان عبد الحميد بقية أيامه في هذا القصر، أي نحو خمس سنوات وثلاثة أشهر. وخلال وجوده في سلانيك وبيلربي دوَّن مذكراته ورسائله. ومن بين أهم الوثائق التي عُثر عليها رسالته إلى شيخه في الطريقة الشاذلية محمود أبي الشامات اليشرطي، التي ذكر فيها الأسباب التي دفعت جمعية الاتحاد والترقي إلى خلعه، وفي مقدمتها موقفه من الصهيونية[١].

(١) هذه الرسالة موجودة لدى أسرة أبي الشامات في دمشق. وكان السلطان عبد الحميد قد أرسلها في سنة (١٣٢٩ هـ/ ١٩١٢م) إلى شيخه محمود أبي الشامات شيخ الطريقة الشاذلية اليشرطية في دمشق. وهو أول خليفة لصاحب الطريقة الشيخ علي اليشرطي الحسيني المتوفى سنة (١٨٩٩)، الذي كان يقيم في عكا. وقد وصلت هذه الرسالة إلى الشيخ محمود أبي الشامات عن طريق أحد المقربين من السلطان من مريدي الطريقة. وظلت هذه الوثيقة محفوظة لدى ورثة الشيخ أبي الشامات إلى أن ترجمها إلى العربية مدير عام الأوقاف السوري الأسبق الشيخ أحمد القاسمي الذي كان يتقن التركية والعربية.

وفيما يتصل بصحة الوثيقة، يقول الدكتور حسان علي حلاق بأن صحة الوثيقة قد تحققت لديه بالمقارنة مع الأحداث المعاصرة والتقارير الأجنبية التي أسهبت في التحدث عن علاقة السلطان بالاتحاديين. والأهم من ذلك كله أنه ثبت لديه ذلك بعد الاستعانة بخبير خط (إذ كانت هذه الرسالة مكتوبة بخط يده أو في الأقل بخط كاتبه) بعد مقارنتها بمجموعة من كتاباته وفي مقدمتها مذكراته الموجود قسم منها بخط يده وهي في حوزته (أي حلاق). يقول حلاق: «وبالفعل فقد تأكد لي بما لا يدعو مجالا للشك بأن السلطان كان من المنتسبين إلى الطريقة الشاذلية بواسطة الشيخ محمود أبي الشامات الذي سبق له أن سافر إلى العاصمة العثمانية، وهناك اجتمع بعلي رضا باشا، وعرفه على الطريقة، وبواسطته انتسب إليها السلطان مع كبار وزرائه وموظفيه، وهذا ما تؤكده السيدة فاطمة اليشرطية الحسينية ـ ابنة صاحب الطريقة علي اليشرطي ـ في كتابها مواهب الحق، ص١٣، وفي مقابلة خاصة أجريتها معها شخصياً في بيروت بتاريخ ٤ مايس/ مايو ١٩٧٥». حلاق، **دور اليهود والقوى الدولية**، ص٧٨-٧٩، انظر الرسالة في ملحق الكتاب).

ويبدو أن هدف السلطان من توجيه مثل هذه الرسالة إلى شيخه إثارة رجال الدين (نظراً لما لهذه الفئة الدينية من تأثير كبير في نفوس الشعب يومذاك) بشأن نقطة حساسة جداً عن الناس، وهي متعلقة بقدسية فلسطين، فتموت فكرة الوطن اليهودي في مهدها بعد تنبُّه الجماهير لها، وبذا ينقذ السلطان فلسطين وهو في المنفى. وربما كان هدفه توعية الجيش الذي ساقه الاتحاديون وأوهموه بأنهم إنما يحاربون «الاستبداد الحميدي»، بحقيقة الاتحاديين، فيثور ويتمرد عليهم. ولكن الشيخ أبا الشامات وجماعته لم يكونوا من الوعي والشعور وبعدُ النظر مثلما كان السلطان، فأبقى رسالته محفوظةً سراً لديه، ولم يُطلعها إلا للثقات من أصحابه. وربما كان للاستبداد والإرهاب الذي أقامه الاتحاديون في هذه المرحلة أثر في عدم كشف الرسالة.

- ردود الأفعال اليهودية والصهيونية بعد إقصاء السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم

من الطبيعي أن تتوافق ردود الأفعال اليهودية والصهيونية مع الدور الذي مارسته في إقصاء السلطان عبد الحميد عن العرش. وهناك العديد من الدلائل تشير إلى أن عزل السلطان ومجيء جماعة الاتحاد والترقي إلى الحكم أنعش الآمال الصهيونية في فلسطين.

جاءت أولى بوادر ردود الفعل اليهودية عند إعلان إعادة العمل بالدستور. فقد استقبلته الطوائف اليهودية في أنحاء الدولة العثمانية بابتهاج فاق في مظاهره استقبال شرائح المواطنين العثمانيين الآخرين، مما أدى في بعض الحالات إلى ردود فعل غاضبة من مؤيدي السلطان عبد الحميد ونهجه الإسلامي[1].

(١) F. Ahmed, *The Unionists*..., p. 428.

ولدى زيارته العاصمة العثمانية في صيف سنة (١٩٠٩) كتب المفكّر رفيق العظم (١٨٦٥-١٩٢٥) يقول بأن اليهود الأتراك فاقوا سواهم يوم الاحتفال بعيد الدستور. وحينما زحف جيش الحركة على استانبول للدفاع عن الدستور، كان من بين المتطوعين عدد غير قليل من اليهود الذين كانت لهم كلمة في جمعية الاتحاد والترقي، لاسيما «الدونمة» الذين يسيطرون على مقاليد سلانيك المالية. وذهب العظم إلى القول: «الظاهر أن رجال الدولة الحالية يثقون بصدق وإخلاص وولاء الإسرائيليين العثمانيين للدستور، وأنه سيكون للإسرائيليين شأن في عهد الدستور، غير الشأن الذي كان لهم أيام الظلم والاستبداد»[1].

وبعد أن تم خلع عبد الحميد، أخذت الصحف اليهودية في سلانيك تزف البشائر بالخلاص من «مضطهد إسرائيل» الذي رفض أن يستجيب لطلب الزعيم الصهيوني هرتزل، ووضع جواز السفر الأحمر ضد المهاجرين اليهود، وغير ذلك من الأعمال التي حالت دون تحقيق الحلم الصهيوني في فلسطين[2].

وعَدَّ اليهود والماسون يوم عزل السلطان عيداً لهم، ابتهجوا به وساروا بمظاهرة كبيرة في مدينة سلانيك. ولم يكتفوا بذلك، بل طبعوا صورة هذه المظاهرات في بطاقات بريدية تباع في أسواق الدولة العثمانية مدةً طويلة[3]. وتؤكد بعض التقارير الصهيونية أن الأماني الصهيونية انتعشت بعد خلع السلطان عبد الحميد بأمل ممارسة اليهود والدونمة نفوذهم على جماعة الاتحاد والترقي، الذين كانوا أقل تشدداً من

(١) المقطم، ١٣ آب/ أغسطس ١٩٠٩؛ نقلاً عن: خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (١٩٠٨-١٩١٨)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ص٤٦.

(٢) (F.O.) 800/ 193 A, Lowther to Harding, May 29, 1910, p. 95.

(٣) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص٢٢١.

السلطان بشأن السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين، وإنشاء المستعمرات فيها، بعد أن حصلوا على تأييد رسمي من شخصيات يهودية تركية، على رأسها عضوان نافذان في البرلمان العثماني، هما نسيم روسو ونسيم مازلياح[١].

وبشأن الموضوع نفسه قالت الجاسوسة اليهودية سوزي ليبرمان[٢]: «سوف نذهب إلى الأرض الموعودة بعد إبعاد ذلكم السلطان الظالم عبد الحميد. فاليوم يقوم سلطان ضعيف على إدارة فلسطين لا يتدخل في شؤون هجرتنا... لقد انفق إخواننا اليهود أموالاً طائلةً لإبعاد ذلكم السلطان الظالم من الحكم»[٣]. وقد انعكس عزل السلطان عبد الحميد على النشاط التنظيمي الصهيوني أيضاً، فقد أعلن المؤتمر الصهيوني التاسع المنعقد في هامبورغ في كانون الأول/ ديسمبر (١٩٠٩)، «إن انقسام العالم اليهودي بين الصهاينة، ودعاة الهجرة إلى مناطق أخرى غير فلسطين، قد انتهى، وعاد اليهود موحدين بفضل معجزة الثورة التركية»[٤]. وعبَّر الماسون عن فخرهم بالأدوار التي قاموا فيها، وقال أحدهم في حفل للماسون بهذه المناسبة: «انظروا إلى إخوانكم الماسون السلانيكيين الذين قاموا بالحركة الدستورية التي قلبت الحكم العثماني في آخر عهد السلطان عبد الحميد دون أن تسيل قطرة دم واحدة. أجل، فبمثل هذا الشعب الماسوني تفتخر الماسونية، ويعظم من شأن وسائلها السلمية السليمة»[٥]. وابتهاجاً بالنصر الذي حققه الاتحاديون قال نعوم شقير في مقال مطول: «ومما يحسن ذكره أن

(١) النعيمي، يهود الدونمة، ص٧٧.

(٢) لم نقف على ترجمة لها.

(٣) Cevat R. Atilhan, *Yahudi Suzi Liberman'ın Hatıra Defteri*, Istanbul, Celikcilt Matbaasi, 1961, ss. 54-55.

(٤) (F.O.) 800/ 193 A, Sir G. Lowther to Sir C. Harding, May 29, 1910, p. 95.

(٥) حسون، الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ص١٩٧.

اثنين خطبا ارتجالاً بالانكليزية، أحدهما مصري والآخر سوري من مستوطني أميركا. فقال ستاك بك أنهما أدهشاه بطلاقة لسانهما وبليغ عباراتهما وقوة عارضتهما في الخطابة. واثنان خطبا بالفرنسوية وهما سوريان وكأن الفرنسوية لغتهما. وخطب برتو بك بالتركية، وأثنى الثناء العاطر على الحكومة الانكليزية والأمة الانكليزية لأنهما ساعدتا العثمانيين في هذا الانقلاب المبارك الذي قوّض أساس الاستبداد ووطد أركان الحرية في الممالك العثمانية، وقال صريحاً أن الماسونية كانت المحرِّك الأول والمرشد الأكبر للجنة الاتحاد والترقي»[١].

وقد أشار عدد من المؤرخين الغربيين إلى الابتهاج الذي أصاب الصهاينة بعد الانقلاب العثماني. إذ قال المؤرخ الأمريكي وليم پولك[٢] إلى أنه «في ضوء إخفاق مفاوضات هرتزل مع السلطان، فإن الصهاينة رحبوا بثورة الشبان الأتراك في سنة

(١) نعوم شقير، «الماسونية في البلاد العثمانية»، ص ١٥٩.

(٢) وليم پولك (*William R. Polk*): (١٩٢٩-؟): مستشار سياسة خارجية أميركي ومؤلف مخضرم، ولد في تكساس. وهو قريب الرئيس الأمريكي الحادي عشر جيمس پولك (١٨٤٥-١٨٤٩). تلقى تعليمه في المدارس العامة في تكساس، ثم تعليمه العسكري في نيو مكسيكو. حصل على شهادة البكالوريوس والدكتوراه من جامعة هارفرد، ثمّ على البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من جامعة أوكسفورد. درس أيضاً في جامعة ناسيونال دي مكسيك وجامعة بغداد والجامعة الأمريكية في القاهرة. مارس تدريس مادة الشرق الأوسط والعلوم السياسية في جامعة هارفرد (١٩٥٥-١٩٦١)، ثمّ عينه الرئيس جون كينيدي في مجلس تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية بصفته متخصصاً في شؤون الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. استقال من الحكومة الاتحادية والتحق بجامعة شيكاغو أستاذاً للتاريخ في سنة (١٩٦٥) لمدة عشر سنوات، وأسس مركز دراسات الشرق الأوسط. إلى جانب ذلك له العديد من النشاطات السياسية والعلمية. وله عدد كبير من المؤلفات أيضاً. انظر:
[Online] *Homepage of William R. Polk.*

(١٩٠٨)، ويأملون موقفاً أكثر تعاطفاً من جانب النظام الجديد»[١]. وإلى الشيء نفسه أشار مؤرخ آخر: «لقد فُسِّرت الإطاحة بالنظام الحميدي وإعلان الحرية والمساواة على أنها بداية عهد جديد، كما أثارت حماسةً بين كل شعوب الدولة العثمانية، وكان العديد من الصهاينة متفائلين للغاية. وفي اجتماع باريس علَّق نوردو: لو كان هرتزل على قيد الحياة لغمرته البهجة»[٢].

كما أولت الصحافة الصهيونية في أوروبا أخبار الانقلاب الاتحادي في سنة (١٩٠٨) اهتماماً بالغاً، ومنها صحيفة «الحر الجديد» التي بدأت بنشر أخبار الانقلاب وتأييده؛ إذ يذكر السياسي والرحّالة الاسكتلندي السير وليم ميشيل رامزي[٣] في مذكراته أثناء الانقلاب، أن مقالةً صدرت في تلك الصحيفة لفتت نظره، لأن كاتبها أصرَّ على أن أهم ما يجب على الاتحاديين القيام به هو الهجوم على استانبول دون تأخير، وأن الحملة السريعة، ولو كانت بجيش صغير، لهي خيرٌ من مهاجمة المدينة بجيش جرار بعد حين[٤]. وهذا ما يدل على حماسة الصحيفة الصهيونية بالإسراع في الهجوم

(١) W. Polk, *Backdrop to Tragedy*, p. 157.

(٢) Friedman, *Germany, Turkey and Zionism*, p. 140.

(٣) وليم ميشيل رامزي (*William Mitchel Ramsay*): (١٨٥١-١٩٣٩): عالم آثار اسكتلندي، عند وفاته كان حجةً في تاريخ آسيا الصغرى وعلاّمة بارزاً في دراسة العهد الجديد. تلقى تعليمه في أوكسفورد وتولى عدداً من المناصب الفخرية فيها وفي غيرها من الجامعات. أشغل الكرسي الملكي للإنسانيات في جامعة أبردن. قُلِّد فارساً في سنة (١٩٠٦). للتفاصيل انظر:
«William Mitchell Ramsay», Chisholm, Hugh, (ed.), *Encyclopædia Britannica*, 11th ed., Cambridge University Press, 1911.

(٤) النفائس، الخامس عشر من نيسان/ ابريل (١٩١٠)، الجزء الرابع، ص١٠٥؛ نقلاً عن: حلاق، دور اليهود والقوى الدولية، ص٦٨.

على العاصمة وخلع السلطان، ويدل على تأييدها خطوات جمعية الاتحاد والترقي. ونظراً للتأييد الذي لمسه الاتحاديون من هذه الصحيفة، أرسلوا رسالة إليها باسم أنور باشا يخبرهم تبني اقتراحها في الزحف على العاصمة لأن «هذا اليوم هو اليوم الأول للحرية، الشعب بأكمله احتفل بهذا العيد، إذا كان السلطان لا يأبه لمطالبنا، سنزحف إلى العاصمة»[١].

وكانت الأوساط الصهيونية قد استمالت بعض الصحف التركية، وفي مقدمتها صحيفة الاتحاديين «تركيا الفتاة». ويؤكد لاوثر هذه الحقيقة في تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية سنة (١٩١٠) بقوله: «أرفق نسخةً من ثلاث مقالات ظهرت أخيراً في صحيفة (تركيا الفتاة)، وهي صحيفة تنطق بلسان اللجنة مثل صحيفة (الحر الجديد) التي تصدر في فيينا ويمولها ويشرف عليها اليهود»[٢].

وفيما يخصّ ردود الفعل الإقليمية على عزل السلطان، فعلى الرغم من مظاهر الفرح التي عمَّت كثيراً من المدن العثمانية بعد إعلان الدستور، إلا أن عزل السلطان كان مصدر حزن الكثيرين لكونه خليفةً، ولمحاولاته الكثيرة وجهوده الكبيرة في رفع مكانة الدولة العثمانية وإصلاحها وتقويتها للوقوف أمام مؤامرات الدول الكبرى التي كانت عازمةً على تمزيقها والاستيلاء على ممتلكاتها، وتهويد أهم أجزائها، فلسطين.

والواقع، أن الحركة الصهيونية تمكنت خلال حكم جمعية الاتحاد والترقي من إقامة العديد من المنشآت الصهيونية في الدولة العثمانية والمستوطنات في فلسطين، كما تمكنت من التخلص، نهائياً، من القيود التي كانت مفروضةً على هجرة اليهود إلى فلسطين إبان حكم السلطان عبد الحميد. فقد أُلغي قانون الجواز الأحمر الشهير في

(١) *Revue du Monde Musulman*, Paris, 1907 - 1909, p. 718.

(٢) حلاق، دور اليهود والقوى الدولية، ص٦٨ - ٦٩.

كانون الأول/ ديسمبر سنة (١٩١٣)[1]، كما أُلغيت القيود المفروضة على تملك اليهود للأراضي في فلسطين في آذار/ مارس (١٩١٤)[2]. وبذلك اختفت القيود التي فرضها السلطان عبد الحميد للوقوف في وجه الهجرة اليهودية تماماً.

وخلال الحرب العالمية الأولى حاول اليهود الحصول على وعد من الدولة العثمانية باستعمار فلسطين، وعرض ممثل الحركة الصهيونية في استانبول ريتشارد لـختايم على الحكومة العثمانية تشكيل قوة يهودية تقاتل مع الجيش العثماني، مقابل شرط واحد، وهو أن يُسمح لليهود بالاستيطان في فلسطين، إلا أن هذا العرض رُفض، بسبب الخشية من الرأي العام الإسلامي داخل الدولة العثمانية وخارجها.

بعد الانهيار الشامل للدولة العثمانية بدأت الاعترافات بالأخطاء تتوالى. فقد اعترف القائد العام للجيوش العثمانية أنور باشا لقائد جيش فلسطين جمال باشا في مقابلة جرت بينهما بعد اندحار القوات العثمانية في فلسطين سنة (١٩١٧)، إذ قال: «أتعرف يا باشا ما هو ذنبنا الحقيقي؟ إننا لم نقدِّر السلطان عبد الحميد حق قدره، فأصبحنا آلةً بيد الصهيونية، واستغلتنا الماسونية العالمية. إنه أمرٌ مؤلم جداً. ولكننا قدمنا جهودنا للصهاينة. هذا هو ذنبنا الحقيقي». أما قائد الجناح العسكري الاتحادي أيوب صبري، فقد قال: «لقد وقعنا في شِرك اليهود عندما نفّذنا رغباتهم عن طريق الماسون مقابل صفيحتين من الليرات الذهبية، في الوقت الذي عرض فيه اليهود ثلاثين مليون ليرةً ذهبيةً على السلطان عبد الحميد، ولم يقبل بذلك»[3].

---

(١) محافظة، العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية، ص١٥٥.

(٢) عوض، «هجرة اليهود إلى فلسطين... »، ص١٧١.

(٣) عصمت برهان الدين عبد القادر، «تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية»، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٤٨، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٤٤.

وحين وجد عبد الحميد الثاني أن جهود حكومته ذهبت هباءً، وذلك بعد أن عُزل ونُفي، اعترف لطبيبه الخاص أن منجزات الصهاينة في فلسطين كانت مجرد مقدمة تمهِّد التربة لتحقيق هدفهم النهائي: «إني متأكد من إنهم يستطيعون، وسوف يستطيعون بمرور الزمن، أن ينجحوا في إقامة دولتهم الخاصة في فلسطين»[1]، وهذا ما كان.

❊ ❊ ❊

---

(1) Atif Huseyin Bey'in, *Hatıratı*, Turkish Historical Association Library, [nd. n. p.], s. 18.

وحينما توفي السلطان عبد الحميد في العاشر من شباط/ فبراير سنة (١٩١٨)، كان قد مر على صدور وعد بلفور مئة يوم.

الخاتمة

تركّز موقف السلطان عبد الحميد في مواجهة أهداف الحركة الصهيونية ومخططاتها على إتجاهين: معارضة النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين من جهة، ومعارضة الجهود الدبلوماسية التي أجرتها الحركة الصهيونية معه من جهة أخرى.

ومن دراسة جوانب هذه المعارضة تبيَّن أن السلطان ركّز على استثناء فلسطين من الهجرة اليهودية حصراً، دون أقاليم الدولة العثمانية، لاعتبارات وأسباب متعددة، في مقدمتها شعوره بضرورة الحفاظ على الأرض التي هي عبارة عن وديعة إسلامية في عنقه. ولذلك حاول، وكان جاداً في محاولاته، منع إقامة دولة يهودية مستقلة في فلسطين. وأنه طوال مدة حكمه نجح في تحقيق هدفين رئيسين في الحفاظ على عروبة فلسطين وهويتها الإسلامية ومنع تهويدها: عدم منح أي تصريح يسمح لليهود إقامة دولة مستقلة في فلسطين؛ وتخفيض عدد المهاجرين اليهود الوافدين إلى فلسطين. ومع ذلك، حالت عوامل شتى دون أن تأخذ سياسته مجراها على أرض الواقع على نحو كامل.

تبيِّن هذه الدراسة أن تقويم الموقف النهائي للسلطان عبد الحميد تجاه الأطماع الصهيونية في فلسطين لابد أن يأخذ بالحسبان الظروف السائدة في الدولة العثمانية والتحديات الخطيرة التي كانت تواجهها سياسياً واقتصادياً قبيل حكم السلطان، وخلاله، والتي كانت إرثاً ثقيلاً من أسلافه، ترك أثراً في مجمل سياسته العامة، ومنها موقفه من فلسطين. ولابد أن يقارن هذا الموقف، بكل نتائجه، بالتقدُّم الذي أحرزه الصهاينة بعد إزاحته عن الحكم، حينما نجحوا في تحقيق الكثير من مآربهم في ظل

الحكم الجديد. ومقارنة بسيطة بين أعداد المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين، ومساحة الأراضي التي تمكنوا من الاستيلاء عليها، في العهدين الحميدي والاتحادي، تبيِّن لنا أهمية دور السلطان عبد الحميد في منعهم من السيطرة عليها.

فخلال مدة حكمه نجح السلطان في تخفيض عدد المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين إلى النصف. فمن أصل مئة ألف يهودي توجهوا إلى فلسطين بين سنتي (١٨٨٢-١٩٠٨)، تمكن (٥٠) ألفاً منهم فقط، بوسائل ملتوية وبحماية الدول الكبرى، من البقاء في فلسطين. بمعنى آخر أن نحو (١,٦٠٠) مهاجر يهودي كانوا يدخلون فلسطين سنوياً، بمعدل أربعة مهاجرين يومياً، بضمنهم الزيادة الطبيعية للسكان، وهو رقم صغير نسبياً مقارنةً بزخم الهجرة اليهودية وفساد الجهاز الإداري في فلسطين. ولا شك أن هذا العدد القليل عائدٌ إلى سياسة السلطان عبد الحميد. أما المرحلة الممتدة بين (١٩٠٩-١٩١٤)، وهي المرحلة التي كان الاتحاديون فيها على رأس السلطة، فقد شهدت دخول نحو (٦٠) ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين، أي أن هناك نحو (١٢) ألف مهاجر يهودي كانوا يدخلون فلسطين سنوياً، أي نحو ثمانية أضعاف العدد الذي دخل فلسطين خلال حكم السلطان. وهذه المقارنة توضح إلى أي مدى نجحت القيود التي فرضها السلطان في الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ومن خلال هذه الدراسة يتضح لنا أيضاً أن الموقف العام للدولة العثمانية من الحركة الصهيونية قد تحدد وتشكّل استناداً إلى موقف السلطان عبد الحميد من تلك الحركة؛ ومع أن معظم رجال البلاط العثماني لم يكونوا على درجة الوعي التي أبداها، لكن الخط العام للسياسة الرسمية العثمانية كان لا يخرج عن إطار موقفه. وهذه المسألة تبيِّن أن عبد الحميد سبق أبناء جيله في إدراكه الخطر الصهيوني، ولكنه كان وحيداً في الميدان لسوء الحظ.

تبين الدراسة أيضاً أن العائلات الإقطاعية العربية، وتجار الأراضي، كانوا أقل إدراكاً بالخطر الصهيوني الذي كان يهدد أرضهم. وينطبق الوصف ذاته على حُكّام فلسطين ومتصرفية القدس تحديداً، مما تسبب في إفراغ الأنظمة العثمانية المركزية من محتواها وفاعليتها، وانتقال مساحات واسعة من الأراضي العربية إلى المستوطنين اليهود. وبسبب سوء الإدارة المحلية العثمانية، وقِصر نظر المسؤولين، وبعض ملاكي الأراضي، إزاء حُسن التنظيم والتخطيط وبُعد النظر الذي أبداه الصهاينة، ضاعت فيما بعد جميع محاولات السلطان في منع إنشاء كيان يهودي في فلسطين. ويبدو أن السلطان يتحمل جانباً من مسؤولية هذا الاخفاق، لأنه المسؤول المباشر عن فلسطين، وكان من واجبه عدم التهاون مع المتصرفين المقصِّرين. أما الجانب الآخر من المسؤولية فيتوزع على عوامل داخلية وخارجية لا دخل للسلطان في الكثير منها، وأسهمت في الحد من فاعلية القيود المفروضة على استيطان اليهود إلى فلسطين.

إن موقف السلطان عبد الحميد الثاني من النشاط الاستيطاني الصهيوني يجب أن لا يُدرس مجرداً عن ظرفه، بل لابد من مراعاة الظروف العامة التي كانت سائدةً في عهده معياراً عند تقويم موقفه. فقد كان البناء العام للدولة عند اعتلائه العرش متداعياً من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد بذل السلطان عبد الحميد أقصى ما بوسعه لإعادة الحياة إلى دولته المتداعية، لكن التيار كان أقوى منه.

ومن هذا المنطلق يجب أن لا ينحصر تقويمنا لموقف السلطان في تحديد مسؤوليته في تقدم العمل الصهيوني خلال حكمه، بل يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار ظروف الدولة العثمانية يومذاك، والأخطار الداخلية والخارجية التي كانت تتهددها، والوسائل والأساليب التي لجأ إليها اليهود في التسلل والاستيطان في فلسطين. وهذا هو الإطار الذي يجب أن يُدرس ضمنه موقف السلطان عبد الحميد.

إن دراسة موقف السلطان عبد الحميد على هذا النحو يسهِّل فهم أمور كثيرة تتعلق بطبيعة التاريخ الذي دوِّن عن هذا الرجل لاحقاً، وطبيعة الدعاية التي شنَّها الاتحاديون والصهاينة ضده، ويسهل لنا أيضاً فهم الدور الذي قام به الماسون واليهود في التآمر عليه، وخلعه عن العرش.

* * *